APLC/MSP.9/2008/WP.19
31 October 2008

ARABIC
Original: SPANISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية

طلب مقدم من جمهورية فنزويلا البوليفارية*

١- عملاً بالمادة ٥-١، تتعهد كل دولة طرف "بتدمير أو ضمان تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها، في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف". ويتصل بهذه الفقرة الحكم الوارد في المادة ٥-٣ الذي ينص على أنه "إذا اعتقدت الدولة الطرف أنها لن تكون قادرة على تدمير أو ضمان تدمير كل الألغام المضادة للأفراد المشار إليها في الفقرة ١ في حدود تلك الفترة الزمنية، جاز لها أن تطلب من اجتماع للدول الأطراف أو من مؤتمر استعراضٍ تمديدَ الموعد الأخير المحدد لإتمام تدمير تلك الألغام المضادة للأفراد، لفترة أقصاها ١٠ سنوات".

٢- في التسعينات من القرن الماضي، وعقِب الاعتداء الذي شنته على المركز البحري "AF. Manuel Echevarría (Cararabo, Estado Apure)" في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥ قوات غير نظامية مزعومة تعمل على الحدود مع جمهورية كولومبيا، نثرت حكومة فنزويلا ١ ٠٧٤ لغماً في ١٣ منطقة ملغمة مساحتها ١٨ هكتاراً حول ستة مراكز بحرية، هي: غوافيتاس، وإيسلا فابور، وريّو أراوكا، وسان فِرناندو دي آتابابو، وبويرتو بائِس، وكارارابو. ونظراً لعوامل جغرافية وبيئية ومناخية وأخرى تقنية، لم تبدأ بعد مَهامّ إزالة الألغام لأغراض إنسانية. غير أن هذه الألغام المضادة للأفراد لم تخلِّف أي آثار إنسانية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية لأنها زُرِعت بطريقة مسؤولة، حيث جرى تحديد مواقعها وتسييجها. ولم يقع حتى الآن سوى حادثة واحدة نجمت عن تهوّر أحد الجنود.

٣- لقد سَبَقَ أن دمرت فنزويلا، بفضل موظفيها في مجال الهندسة العسكرية وخبرائها في المتفجرات، ما مجموعه ١٨٩ ٤٧ لغماً كانت مخزَّنة في مختلف الترسانات في البلد، فدلَّلت بذلك على التزامها بالقواعد المقررة ونفَّذت بإخلاص أحكام اتفاقية أوتاوا.

* قُدِّم بعد الموعد المقرر وحالما تلقته الأمانة.

٤- وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ فنزويلا بمخزون من الألغام المضادة للأفراد يشمل ٩٦٠ ٤ قطعة بغرض استعمالها في تطوير تقنيات اكتشاف الألغام وإزالتها وتدميرها وتوفير التدريب على هذه التقنيات للموظفين المتخصصين الذين تناط بهم هذه المهمات الهامة، وذلك وفقاً لأحكام المادة ٣ (الاستثناءات) من اتفاقية أوتاوا.

٥- وطلبت جمهورية فنزويلا البوليفارية تمديدا مدته خمس سنوات لإنجاز أنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وذلك بميزانية تُقدَّر بثلاثين مليون بوليفار (٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠ BsF)، أي ما يعادل قرابة ١٣,٩٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة، على أن تتحمل كل التكاليف المترتبة على أنشطة إزالة الألغام وترصد الموارد اللازمة وفقاً لتوقعات وتخطيط الميزانية السنوية للبلد.

٦- وأُجريت بحوث ودراسات من أجل إحراز تقدم مطرد في مجال إزالة الألغام، وذلك بتنفيذ نظام للمعلومات الجغرافية سيتيح الحصول على معلومات مفصلة عن مواقع المناطق الملغمة وحجمها وغير ذلك من خصائصها، وذلك باستخدام البيانات الجغرافية والشخصية المصمَّمة لأخذ جميع أشكال المعلومات الجغرافية المرجعة وتخزينها وتحديثها ومعالجتها وتحليلها وعرضها بكفاءة.

٧- وتعين فنزويلا بانتظام، وذلك من خلال وزارة الدفاع (الشق البحري)، أفرقة تقنية تضطلع بعمليات تفتيش دورية لتفقُّد حالة المراكز البحرية الواقعة قرب حقول الألغام. وتُرسَم صورة واضحة لحالة كل مركز، تشمل التحديد الدقيق للمناطق الملغمة، وتعيين حدود لعبور الأفراد، وضمان وجود علامات واضحة وتخوم لحقول الألغام، رغم كثافة وكثرة النبات في المناطق التي وُضِعت فيها الألغام، ما يمنع ملاحظة النقاط المرجعية الداخلية التي تتيح استخدام ممرات العبور.

٨- وتتولى وزارة الدفاع إزالةَ الألغام لأغراض إنسانية، وذلك من خلال وحدة التنسيق العام للدورات التدريبية والأعمال المتعلقة بإزالة الألغام، وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة وتنفيذ النظام الوطني لإصدار الاعتمادات، الذي يقوم بعمليات مراقبة الجودة عقِب عملية الإزالة. وتتكلف هذه الهيئة أيضاً بتنسيق أنشطة جميع المنظمات (بما في ذالك الحكومية وغير الحكومية والعسكرية والتجارية) المسؤولة عن تنفيذ مشاريع أو مَهامّ إزالة الألغام. وتتألف الوحدة في الوقت الراهن من خمسة أشخاص، كلهم موظفون رفيعو الرُتب وذوو خبرة فنية مشهود عليها في مجال إزالة الألغام.

٩- ومن المزمع إنشاء هيئة وطنية لإزالة الألغام تشارك فيها الهيئة السادسة للهندسة العسكرية "Gran Mariscal de Ayacucho G/J Antonio José de Sucre"، وهيئة الهندسة العسكرية البحرية، ومديرية تسليح القوات المسلحة الوطنية، ومديريات تسليح مختلف أركان الجيش، وذلك بغية تضافر الجهود من أجل التنفيذ الفعال والسريع لأعمال إزالة الألغام في البلد.

١٠- وستستعين جمهورية فنزويلا البوليفارية، من أجل إنجاز أعمال إزالة الألغام في المناطق الخاضعة لولايتها وإشرافها، بموظفين عسكريين وطنيين مؤهلين ومدرَّبين تدريباً خاصاً، سيطبقون، امتثالاً للمعايير الدولية لإزالة الألغام، الأساليبَ اليدويةَ لإزالة الألغام وتقنيةَ اكتشافها بواسطة الكلاب وأسلوبَ إزالتها بالمعدات الثقيلة، وذلك لضمان جودة عملية الإزالة داخل المناطق المطهَّرة وإصدار شهادة الخلو من الألغام.

١١- وضماناً لأن تكون العمليات منسَّقة وآمنة، يجري النظر حالياً في اعتماد كتيبات لإجراءات عمليات إزالة الألغام من أجل تحقيق الأهداف المخططة، تحدد مبادئ توجيهية تمتثل للمعايير الدولية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، وتتناول التقنيات والوثائق المتعلقة بوضع الخرائط وعملية الإزالة ووضع العلامات وما بعد عملية الإزالة والتنسيق على صعيد المجتمعات لأغراض أنشطة إزالة الألغام.

١٢- وتم تحديد ثلاثة مستويات رئيسية للعمل من أجل إنجاز برنامج إزالة الألغام، وهي كالتالي:

(أ) **المستوى الأول**: عملية الاستطلاع العام. والتخطيط العملياتي والاستراتيجي. ودعم السكان والسلطات المحلية؛

(ب) **المستوى الثاني**: استناداً إلى نتائج الدراسة المتعلقة بالمستوى الأول، تطهير النبات التحتي (الأسلوب الكيميائي) وفحص المعدات وتنصيب الموظفين في المناطق المجاورة لحقول الألغام؛

(ج) **المستوى الثالث**: إذا كانت نتائج المستوى الثاني إيجابية، تطهير ١٠٠ في المائة من الحقل المعلَّم، وإصدار شهادة الجودة (ACI).

١٣- إن المراكز البحرية المتضررة في منطقة السهول المنخفضة في فنزويلا تقع في منطقة سهول فيضانية. وتنجم المشاكل الرئيسية عن التراكم السنوي للمياه الفائضة الناجمة عن تساقط الأمطار وفيضان المجاري والأنهار بسبب تراكم المياه الناتج عن قوة تدفق المجاري المائية الكبيرة.

١٤- ومن جهة أخرى، تقع حقول الألغام التابعة لمركز San Fernando de Atabapo البحري في ثغر من الغابات المدارية المطيرة الرطبة على مدار العام، يصل فيها ارتفاع النبات إلى ١,٥٠ متر. ويتيح هذا الأمر ملاحظة حقول الألغام على نحو تام، ولكن القطاعات التي تقع فيها الألغام المضادة للأفراد معرضة لفيضانات قوية (٨٠ في المائة معظم السنة).

١٥- هذه المراكز البحرية الحدودية، حيث توجد حقول الألغام، تقع في مناطق حدودية تخضع بانتظام لمراقبة الجماعات الكولومبية غير النظامية، التي تشكل خطراً دائماً على أمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في المنطقة. وبالتالي، فرغم أن الحقول معلَّمة وفقاً لمعايير السلامة المقررة، فإن عملية إزالة الألغام وتدميرها خطيرة للغاية، حيث يتحتم نقل الموظفين والمعدات في ظروف تتصف بأقصى درجة من الأمن لتلافي ترك الخبراء المعيَّنين للقيام بالمهمة بلا حماية وعرضةً للخطر.

١٦- لقد أنشئت حقول الألغام من أجل توفير الحماية للمراكز البحرية الحدودية، مع الحرص على وضع علامات وحفظ سِجِل مفصَّل لموقع الألغام، يكفل تحديد أماكن وجودها من أجل الأفراد العسكريين المكلفين بحماية أمن البلد والدفاع عنه في تلك المراكز. وليس السكان المدنيون في المنطقة على الإطلاق معرضين لأي خطر، لأنها نائية جداً؛ ولا يوجد أي نشاط زراعي بالقرب منها لأنها غير قابلة للإعمار ووعرة المسالك وذات نوع من النبات والتضاريس يمنع أي استيطان في محيطها.

١٧- غير أنه ينبغي، خلال عملية مراقبة الجودة، أخذ عينات من المناطق المجاورة بغرض تحديد المناطق الأخرى التي قد تعرِّض أرواح الموظفين أو السكان المدنيين للخطر.

١٨- وإن مهمة تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الخاضعة لولاية جمهورية فنزويلا البوليفارية أو لمراقبتها أو ضمان تدمير تلك الألغام ستُنجَز خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (خمس سنوات).

١٩- وأعمال التدمير في حقول الألغام ستجري بصفة أساسية بين شهري شباط/فبراير وحزيران/يونيه، لأنها الأشهر الجافة، حيث يمكن العمل في هذه المناطق. فهي تتعرض خلال معظم العام لتساقط أمطار قوية، ما يؤدي إلى وقوع فيضانات ويجعل الوصول إليها صعباً للغاية.

٢٠- لقد قضت فنزويلا عام ٢٠٠٨ في إنجاز المهام الإدارية وتلك المتصلة بالبحوث والدراسات والتخطيط استعدادا لأعمال إزالة الألغام، ويشمل ذلك إعادة هيكلة كتيبات إجراءات عملية إزالة الألغام وتقييمها بغية تكييف محتواها مع الأهداف المنشودة، ووضع خطط لرصد الموارد الاقتصادية اللازمة لأعمال إزالة الألغام بالتنسيق مع الهيئات الحكومية والسلطات التي تتولى وضع ميزانية الدولة.

٢١- كما وُضعت خطط لحيازة الآلات، ستُطرَح للمناقصة. وستُستخدَم هذه الآلات لتيسير العمل في حقول الألغام، وفقاً لقواعد النظام القانوني الفنزويلي وإجراءاته.

٢٢- بَيدَ أنه، حتى في حال عدم شراء هذه المعدات، فستنجز فنزويلا مع ذلك كل الأعمال اللازمة، مستخدمةً كلَّ ما قد يلزم من تقنيات ميكانيكية لتدمير الألغام المضادة للأفراد.

٢٣- وفي عام ٢٠٠٩، سيجري تعيين موظفين متخصصين للقيام بمهمات إزالة الألغام. وسيُسجَّلون لدى الهيئة الوطنية لإزالة الألغام، وسيجري إعادة تدريبهم خلال العام وإعدادهم لاستعمال المعدات والتقنيات الجديدة اللازمة للاضطلاع بأعمال إزالة الألغام، وذلك بعد إنجاز مهمتي الاستطلاع والتخطيط في المراكز البحرية الحدودية، وتنظيم العمليات والترتيبات اللوجستية اللازمة.

٢٤- ومن المزمع الاضطلاع خلال أشهر شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو من عام ٢٠١٠ بعملية التدمير الأولى لكل حقول الألغام الثلاثة الواقعة في المركز البحري Puerto Póez. ولا يمكن إنجاز هذا العمل إلاّ في ذلك الوقت من العام، لأن الفيضانات المحلية والعوامل البيئية تجعل العمل مستحيلاً في ما عداه. ومُنِح هذا المركز البحري بالذات الأولوية لأنه يوفر أوضاعاً أفضل فيما يتعلق بالولوج والنقل.

٢٥- ومن المزمع الاضطلاع خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٠، لو سمحت الأوضاع الجوية والمناخية، بعملية تدمير كل حقول الألغام الثلاثة التابعة لمركز Guafitas البحري، التي ستستفيد من العمليات الجارية قريباً في مركز Puerto Póez، ما سييسر إحراز تقدم أسرع في العمل وزيادة كفاءته. وبالإضافة إلى ذلك، فالمركز المذكور هو من بين المراكز التي زُرِعت فيها أقل كمية من الألغام.

٢٦- وفي وقت لاحق، في شباط/فبراير ٢٠١١، ستبدأ عملية التدمير في حقول الألغام الواقعة في مركز San Fernando de Atabapo البحري، الذي يقع في ولاية أمازوناس، والذي يتيح ابتداءً من شباط/فبراير أفضل الأوضاع الجوية والمناخية والبيئية لعمليات إزالة الألغام.

٢٧- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ستبدأ أعمال تدمير الألغام المضادة للأفراد في مركز Rio Arauca البحري، الذي يقع في إحدى أشد المناطق تأثراً بالفيضانات، لأنها في حوض النهر الكبير الذي يحمل الاسم ذاته. ويلزم الوقت لتجفيف الأرض بغية إيجاد الأوضاع المناسبة لعمليات إزالة الألغام، وبالتالي تتطلب العمليات أنفسها ورعاية الوسائل اللوجستية والموظفين قدراً أكبر من الوقت.

٢٨- ويمكن تدمير حقول الألغام الثلاثة التابعة لمركز Cararabo البحري كلياً في مطلع عام ٢٠١٣، فور انتهاء فترة الأمطار الغزيرة في المنطقة، كي يتسنى تحقيق معيار الجودة وإصدار شهادة الخلو من الألغام.

٢٩- وفي الأخير، سيجري تطهير مركز Isla Vapor البحري لأنه المركز الذي يستحيل فيه تماماً ارتياد مسالك الولوج وقت تساقط الأمطار الغزيرة وفيضان النهر، ما يجعل الولوج إليه غير ممكن إلاّ جوياً. ومن المزمع تدمير حقل الألغام الوحيد في المنطقة ابتداءً من شباط/فبراير ٢٠١٤. غير أنه أصعب أرض سيجري العمل بها، ذلك لأن الألغام قد تكون انزاحت عن موقعها وانغرست أكثر في الأرض، بسبب الرواسب الناجمة عن فيضانات النهر، وبالتالي قد تكون المرجعيات القائمة غير مجدية.

- - - - -